

أثر التركيب النحوي في تشكيل الدلالة في كتاب -الخصائص لابن جني-
The Impact of Syntactic Structure on the Formation of Meaning in the
Book Al-Khasa'is by Ibn Jinni

حليمة عريف، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر arrif.halima@univ-khenchela.dz

..تاريخ قبول المقال: 03-12-2025

تاريخ إرسال المقال: 11-10-2025

الملخص:

تعد الدلالة النحوية أساسا لفهم المعاني الدقيقة لفهم التراكيب اللغوية، وقد عكس ابن جني في الخصائص إدراكه العميق لأثر البنية النحوي في توليد المعنى. وأظهر من خلال تحليلاته أن التغيير في الترتيب أو البنية قد يفضي إلى اختلاف الدلالة، مما يبرز مكانة النحو كمدخل رئيس لاستيعاب أعمق للغة. **الكلمات المفتاحية:** الدلالة النحوية؛ التراكيب اللغوية؛ الخصائص؛ المعاني؛ ابن جني.

Abstract:

Syntactic semantics is a fundamental pillar in understanding the precise meanings of linguistic structures. Ibn Jinni presented his views on syntactic semantics in his book Al-Khasais through numerous applied examples, showing how syntax serves as a complementary component to meaning. He emphasized that differences in syntactic structures often lead to differences in meaning, which in turn can affect the structure of words within the sentence.

Key words :syntactic semantics,linguistic structures,Al-Khasa'is,meanings,Ibn Jinni.

مقدمة:

عُرفت العرب منذ القدم بفصاحة القول وبلاغة التعبير، فكان البيان في ثقافتهم من أهم سمات الفضل و السيادة، كما عبر الجاحظ حين قال : "إن العرب لا يسودون إلا من تكاملت فيه صفات السخاء، النجدة، الصبر، الحلم، التواضع و البيان...". وقد شكلت اللغة لديهم مجالا للتوفق والتمايز، إلى أن جاء نزول القرآن الكريم، فكان نقطة تحول حاسمة في مسار الاهتمام باللغة ، لما اقتضاه حفظ النص القرآني من إحكام للأداء وضبط للفهم، فضلا عن ابراز اعجازه البياني واللغوي.

غير أن اتساع رقعة الإسلام، واختلاط العرب بغيرهم من الأمم أدى إلى ظهور اللحن، وتسريه إلى السنة الناس، فكانت الحاجة ملحة لوضع قواعد تضبط اللغة وتصور فصاحتها. ومن هنا نشأ علم النحو بوصفه علما يعنى بدراسة البنية اللغوية والعلاقات التركيبية التي تحكم الجملة في ضوء الدلالة التي تنتج عنها، ولم يكن هذا العلم حكرا على الضبط الشكلي، بل حمل في طياته أبعادا دلالية عميقة، كما يظهر بجلاء في كتاب الخصائص لابن جني، الذي أسس فيه لنظرة تركيبية تبرز كيف يسهم النحو في توليد المعاني وتوجيهها. وانطلاقا من ذلك.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التركيب النحوي في تشكيل الدلالة كما تجلى في الخصائص، من خلال تتبع الظواهر التركيبية وتحليل وظائفها في توجيه المعنى.

وتتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي: إلى أي مدى يسهم التركيب النحوي في ضوء تصور ابن جني، في إنتاج الدلالة اللغوية وتوجيهها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال قراءة نصوص الخصائص قراءة تستند إلى المفاهيم النحوية والدلالية، مع الاستفادة من بعض المقولات اللسانية الحديثة، وتأسيسا على ما تقدم، كان من الضروري الولوج أولا إلى الأسس النظرية التي يقوم عليها الربط بين التركيب والدلالة، وذلك من خلال تأصيل المفاهيم المركزية ذات الصلة، وعلى رأسها علم النحون والاعراب، وسبل تداخلهما في بناء المعنى.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتركيب والدلالة

إن فهم العلاقة بين التركيب والدلالة يقتضي تأصيلا نظريا لعلم النحو ومفاهيمه المركزية، وفي مقدمتها الاعراب، وتبرز أهمية هذا التأصيل في ضوء معالجة ابن جني لهذه القضايا في الخصائص، حيث شكلت أساسا لرؤيته في توليد المعنى من المبنى.

المطلب الأول: التأصيل الاصطلاحي لعلم النحو بين القدامى والمحدثين

والنحو كما قد يظن معظم الناس - ليس هو الإعراب - وعلى هذا الأساس يستلزم علينا أن نحدد مفهوم كل من المصطلحين (النحو والإعراب)، وعلاقة كل واحد منهما بالآخر.

أولاً: مفهوم النحو بين القدامى والمحدثين

لقد اختلط المفهومان اختلاطاً واضحاً وبيّناً في كثير من كتب النحو واللغة، حتى إن النحو سمي إعراباً والإعراب نحواً.

1- مفهوم النحو عند القدامى:

ويعرفه ابن جني بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقيق والتقصير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك..."¹ كما يعرفه علي بن محمد الشريف الجرجاني أيضاً بأنه: "هو علم بقوانين يعرف به أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام وفساده".²

2- مفهوم النحو عند المحدثين:

أما بالنسبة لعلماء اللغة المحدثين فكانت لهم نظرة مغايرة لفهمها من خلال هذا التعريف: "مهمة النحو على أنه البحث في خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها، وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة"،³.

وهكذا نستنتج من خلال هذه التعاريف عدم اتفاق علماء اللغة العربية على السواء، -المتقدمين منهم أم المتأخرين في تحديد مفهوم النحو، ذلك نتيجة لاختلاف وجهة نظر كل فريق إلى هذا العلم، فحصلنا بذلك على هذه التنوعات والاختلافات سواء في موضوع النحو أم مفهومه، فكان ما قدمه نحويو العرب من آثار علمية لا تخلو من ذلك الخلط، فالمتصفح مثلاً لكتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني يتوقع للوهلة الأولى أنه يتناول مواضيع إعرابية في نحو اللغة العربية، ولكنه يفاجأ بأن موضوع الكتاب هو دراسة صوتية، السؤال الذي طرح نفسه هنا: ما دواعي هذا الخلط؟، أو ما السبب في أنهم عرّفوا علم النحو بأنه علم الإعراب، ويذكر الدكتور أحمد سليمان ياقوت في كتابه "ظاهرة الإعراب في النحو العربي" بأن السبب

¹ ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج1، تح، محمد علي النجار، ط1، دار الهلال، القاهرة، مصر، 1952م، ص34.

² علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1985م، ص 259-260.

³ محمد عيد، أصول النحو العربي (في ضوء النحاة ورأي ابن مضاء ورأي علم اللغة الحديثة)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1982م، ص266.

يرجع إلى أن الإعراب كان سببا في نشأة النحو، فسمي باسمه، واستأثر الإعراب باهتمامهم، وأصبح هو المحور الذي يدور نحوه النحو، فترتب على هذا الاهتمام أن أهملت العناصر الأخرى من: (تقديم وتأخير وتعريف وتذكير...).

ثانيا: تعريف الإعراب:

1- اصطلاحا

أما اصطلاحا فهو تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجر وجزم على ما هو مبين في قواعد النحو، هذا كما هو معروف عند علماء اللغة، إذ يعرفه الأستاذ عباس حسن بأنه: "تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيير العوامل الدخيلة عليه، وما يقتضيه كل عامل"¹، ويعرفه ابن جني بقوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لسببهم أحدهما من صاحبه"². وهكذا نفهم من خلال هذه المفاهيم أن للإعراب دورا دلاليا في تبيان معاني الجمل، وتحديد كل مدلول في السياقات والتركيبات اللغوية.

ولكن إذا كان الإعراب هو النحو فعلا، فما مصير اللغات التي ليس لها إعراب كالإنجليزية مثلا، فهل يعني هذا أنه لا وجود للنحو في تركيباتها اللغوية؟ لقد بينت الدراسات الحديثة أن الإعراب هو جزء من النحو ولا يمكن أن تبني كل أسس النحو عليه، فالنحو كل والإعراب بعض هذا الكل.

2- أهمية الحركات الإعرابية في توضيح المعنى:

لقد خصت الحركة الإعرابية بعناية فائقة من قبل علماء اللغة العربية قدمائهم ومحدثهم - وذلك لما تكسبهم من أهمية بالغة في الدراسات النحوية ورغبة منهم في أن تصبح هذه الدراسات علما منظما (يدرس أصول وقواعد) بدأ الجدل حول هذه العلامات، أهى علامات لمعاني مختلفة تطرأ على الأسماء؟، أم هي مجرد آلات يستعان بها على النطق بالحروف السواكن؟

في الحقيقة أننا لسنا في موضع دراسة تأصيل هذه الظاهرة في اللغة العربية، ولا في أخواتها الساميات، بقدر ما هو توطئة لمعرفة دلالة هذه الحركات وما تقوم به من أدوار هامة في تحديد معاني الأسماء، في هذا الصدد يذكر صاحب كتاب الإيضاح: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة

¹ عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ط7، دار المعارف، القاهرة، مصر، دت، ص74

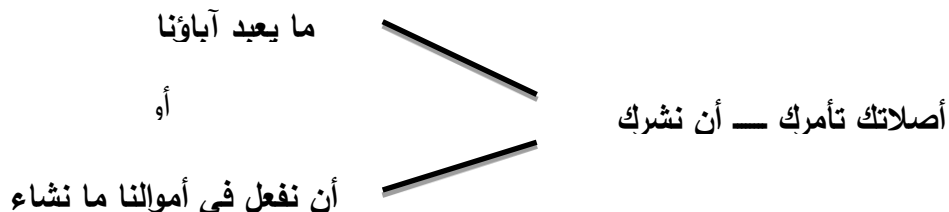
² ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص35.

ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني".¹

فإذا قلنا: "ما أحسن زيدا، وما أحسن زيداً، وما أحسن زيد؟" لكان الأول تعجباً والثاني نفياً والثالث استفهاماً، فأنت ترى كيف فصل الإعراب بالمباني بين هذه الألفاظ والمعاني"،² ومن ذلك أيضاً التفريق بين اسم الفاعل واسم المفعول أو بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول، بواسطة الحركات كما في مكرّم ومكرّم وفي كتب وكتب. فهذه الوجوه الإعرابية المختلفة أدت إلى اختلاف معاني لهذه الجمل.

كان التعويل على المعنى وسيلة هامة في تحليل الجمل (إعرابها) دون الوقوف على الشكل فهذا ابن هشام قد فهم أن منطلق تحليل الجمل هو المعنى، ومن ثم قال: "وأول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفرداً أو مركباً"³ ويقصد بمفرد المعنى المعجم للكلمة و مركباً المعنى الدلالي، إذا فعلى الناظر في تحليل أي جملة نحويًا أن يدقق في دلالاتها كي يسلم تحليله، ففي مثل الآية القرآنية الكريمة "أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وأن نفعل في أموالنا ما نشاء"،⁴ . فالشكل يوهم أن العطف بـ (أو) واقع بين (أن نترك ما يعبد آباؤنا وبين أن نفعل في أموالنا ما نشاء)، وبالتالي تكون الجملتان واقعيتين تحت تأثير الفعل (تأمرك)، بيد أن هذا خطأ وإن بدا شكلاً لا غبار عليه، إذ أن المعنى الدلالي يمنع هذا التحليل، فالرسول □ لا يمكن أن يأمر قومه أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، بل يأمرهم بالزكاة والإنفاق في سبيل الله، وعليه يكون المعنى أن العطف بين (ما يعبد آباؤنا) وبين (أن نفعل في أموالنا ما نشاء)، ومن ثم يكونان واقعيتين تحت تأثير الفعل (نترك) الواقع بدوره تحت تأثير (تأمرك) ويكون تحليل الشكل كالاتي:-
(أن نترك ما يعبد آباؤنا، أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء).

أو



¹ الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تج، مازن مبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، لبنان، (1406هـ/1986م)، ص69.

² أبو الحسن المجاشعي، شرح عيون الاعراب، تج، عبد الفتاح سليم، ط1، دار المعارف، القاهرة، (1408هـ - 1988م)، ص 27.

³ ابن هشام الانصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تج، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، المكتبة العصرية، القاهرة، دت، ص 527.

⁴ القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع من طريق الشاطبية، ط1، دار الآفاق، دار الغد الجديد للطباعة والنشر، القاهرة، (1436هـ - 2015م)، سورة هود، آية 87.

ومن هنا يتضح لنا أن الشكل وحده ملبس، حيث يكون سائغا جدا عطف (أن نترك ما يعبد آباؤنا) على (أن نفعل في أموالنا ما نشاء) غير أن قرينة المعنى الدلالي تمنع ذلك وتعترضه. ولما كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة، جعلوا للإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونياباتها عن الحركات¹، مع أن الحركة الإعرابية ليست سوى قرينة يستدل بها على المعاني الوظيفية للكلمة، مع تظافر القرائن الأخرى سواء منها المعنوية أم اللفظية.

أسهب علماء اللغة في الحديث عن القرينة إلى حد التكلف والمغالاة، فأنساهم ذلك باقي القرائن، مع أن العرب كانوا يستغنون عن هذه القرينة ويستعظون منها بقرائن معنوية تساعد السامع على إدراك وظيفة الكلمة داخل السياق، فمن المأثور أنهم قالوا: "خرق الثوب المسمار برفع (الثوب) ونصب (المسمار) فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي الإسناد، وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول وقالت العرب (هذا جحر ضب خرب) بجر كلمة خرب فأغنت قرينة التبعية وهي معنوية عن الحركة الإعرابية اللازمة هنا وهي الضمة، وكان الداعي إلى التوضيح بالقرينة اللفظية هو سبب جمالي، وهو التوافق النغمي بين المتجاورين وجعلهما متحدين في الحركة، وقد أسعفتهم بذلك القرينة المعنوية، من الواضح أن كلمة (خرب) هي نعت للجحر²، وكذلك في مثل (ضرب موسى عيسى) فقد تتحدد المعاني الوظيفية تبعا لموقعها في الجملة، ولقد بين ابن جني هذه القضية بقوله: "إِنْ قُلْتَ: فَقَدْ تَقُولُ: ضَرْبٌ يَحْيِي بَشْرِي، فَلَا تَجِدُ هُنَاكَ إِعْرَابًا فَاصِلًا وَكَذَلِكَ نَحْوُهُ، قِيلَ: إِذَا اتَّفَقَا مَا هَذِهِ سَبِيلُهُ مِمَّا يَخْفَى فِي اللَّفْظِ حَالُهُ أَلْزَمَ الْكَلَامَ مِنْ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرِ الْمَفْعُولِ مَا يَقُومُ مَقَامَ بَيَانِ الْإِعْرَابِ فَإِذَا كَانَتْ هُنَاكَ دَلَالَةٌ أُخْرَى مِنْ قَبْلِ الْمَعْنَى وَقَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ نَحْوَ أَكَلٍ يَحْيِي كَمَثْرِي، لَكَ أَنْ تَقْدِمَ وَأَنْ تَوَخَّرَ كَيْفَ شِئْتَ، وَكَذَلِكَ ضَرَبْتَ هَذَا هَذِهِ وَكَلِمَ هَذِهِ هَذَا"³. نستنتج من خلال هذا القول بأن قرينة الرتبة لها دور مميز في تحديد المعاني الوظيفية للكلمة، فعلم الفاعل والمفعول، يعني معرفة هذه المعاني نتيجة لموقع الكلمة في السياق، أو ما يعرف في اللغات الأجنبية L'ORDRE DES MOTS أو بالموقعية، فنقول مثلا: JOHN HIT GEORGE بمعنى جون ضرب جورج في الإنجليزية، و PIERRE FRAPPE PAUL بمعنى بيير ضرب بول في الفرنسية، فنلاحظ هنا عدمية الوحدة الصرفية التي تبين لنا كلا من

¹ ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1979م، ص 205.

² ينظر: نعمة رحيم العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ضمن كتاب المورد (دراسات في اللغة)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م، ص 171.

³ ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص 35.

الفاعل والمفعول، ومن ثم اعتمد على موضوع الكلمة داخل السياق مع اتفاقهم على أن المتقدم هو الفاعل في جميع اللغات.¹

المطلب الثاني: قواعد التركيب

يشكل التركيب النحوي الأساس الذي تبنى عليه دلالة الجملة في اللغة العربية، وقد عالج ابن جني في الخصائص هذا الجانب بعمق، مبينا كيف تؤثر بنية الجملة ومكوناتها في تحديد المعنى. انطلاقا من هذا تتضح الحاجة إلى الوقوف على قواعد التركيب، ومفهوم الجملة ومكوناتها عند النحاة، وصولا إلى أثر التركيب في تشكيل الدلالة.

أولا: مفهوم الجملة:

لعل ما يسترعي انتباه الناظر في الدراسات اللغوية خاصة، هي تلك الحلقات المتواصلة لأجل بناء مركب جملي يحسن الإفادة منه، ومن ثم كان موضوع الجملة محل اهتمام علماء العربية منذ الأزل إلى يومنا هذا. إن محاولة إيجاد العلاقات الموجودة بين الكلمات والتي تظهر في صور تراكييب متعددة تكشف لنا عن ناموس أو قانون يحكم هذه العناصر في إطار قواعد ونظم تعصم المتكلم في هذه اللغة من الحياد من جادة الصواب ومن ثم كان للقرينة الدلالية أثر عظيم في إعطاء التحليل النحوي الصحيح للجملة في اللغة العربية، ولقد كان لعلماء العربية آراء تتفق مع ما وصل إليه علم اللغة الحديث (فيما يتعلق بدراسة التراكييب) ومن ثم كانت الجمل هي أساس التحليل التركيبي. إن الجملة في أي لغة من اللغات نظام تسير عليه وقواعد ترتبط بها فهي: "ميدان علم النحو لأنه العلم الذي يدرس الكلمات في علاقاتها بعضها مع بعض، وحين تكون الكلمة في جملة يصبح لها معنى نحوي أي تصبح لها وظيفة معينة تتأثر بغيرها من الكلمات وتؤثر في غيرها أيضا، وأنت حين تقول إن هذه الكلمة (فاعل) مثلا فإنك تعني أن قبلها (فعلا) وبينه وبين الفاعل علاقة من نوع ما وهكذا بقية أبواب النحو..."². فالجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقيم، وتشبه نظرة النحاة إلى الجملة وركنيها نظرة المناطقة " على أنها تركيب لغوي يقوم على ركنين أساسيين هما: الموضوع والمحمول، ففي قولنا (العلم نور) تكون كلمة (العلم) أمرا موضوعا أمام العقل ليحكم عليه حكما مناسبا، لذلك يسميه المناطقة والنحاة بـ (الموضوع) وتكون كلمة (نور) ذلك الحكم الذي يتم به معنى التركيب وتسمى عند الفريقين بـ (المحمول)."³

¹ ينظر: Ben Veniste(e)problemes de linguistique general.p150-182 .

² عبدو الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1983م، ص 77-79.

³ نعمة رحيم العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مرجع سابق، ص 49.

أما بعض النحاة فإنهم لم يجعلوا للجملة شرطا، وهو أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه، إنما اشتروا فيها أن تتكون من ركنين سواء أعبرت عن معنى كامل مستقيم مستقل بنفسه أم لم تعبر . أما بالنسبة لعلماء اللغة المحدثين فقد جعلوا المعنى الكامل المستقل بالفهم شرطا أساسا للجملة، ولا عبرة بعد ذلك في أن تكون من ركن واحد أو من ركنين، ومن هنا نفهم سر جعل العبارات الموجزة جملا تامة يحسن السكوت عليها، فقولك: سبحان الله، وصباحا في جواب من يسألك (متى تسافر... إلخ جملة تامة وإن لم يترأى لنا في أي منها مسند ومسند إليه لأنها أفادت معنى مستقلا بالفهم وهذا هو شرط الجملة عكس الشرط الذي ارتضاه بعض العلماء القدماء وهو أن تكون الجملة مركبة من ركنين هما المسند والمسند إليه.¹

وقد كان لمفهوم الجملة ما يقابله من المفاهيم المختلفة كاللفظ والقول والكلام والكلمة. فقد عرف ابن جني القول بقوله: "أما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاما كان أو ناقصا فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه و إه، والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد، محمد... فكل كلام قول وليس كل قول كلاما هذا أصله...².

ويذكر ابن جني بأن الكلام قد يكون جملة واحدة أو قد يكون عددا كبيرا من الجمل يقول: "إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها".³ ثم يواصل حديثه عن الكلام أنه "جنس للجمل التوأم مفردا ومثنأها ومجموعها"،⁴ فشرط الكلام عند ابن جني هو أن يفيد معنى تاما يحسن السكوت عليه، وبذلك فهو لا يعتبر الكلمة الواحدة كلاما.

فهذه نظرة موجزة عن أهم المفاهيم التي استعملت في كتب النحو واللغة العربية، أما ونحن بصدد هذا الحديث فالذي يهمنا هو تلك المكونات الأساسية للتركيب النحوي وأثر الدلالة في هذا التركيب؟

ثانيا: مكونات الجملة عند النحاة:

إن الفهم الحاصل لكل من الكلام والجملة يجعلنا نستتبط أن النحاة قد بنوا فهمهم للجملة على أساس شكلي، قرروا فيه أن الجملة تتكون من مسند ومسند إليه، أو بعبارة أخرى "الفعل وفاعله ك: قام زيد، والمبتدأ

¹ ينظر، المرجع نفسه، ص 49 و 150.

² ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص 17.

³ ابن جني، الخصائص، المرجع نفسه، ج1، ص 32.

⁴ ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج1، ص 27.

والخبر ك: زيد قائم، وما كان بمنزلته أحدهما نحو: ضرب اللص و أقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً¹

لقد كانت قضية الإسناد نقطة انطلاق النحاة في تحديدهم وتقسيمهم للجملة العربية، فقد عرض ابن جني هذه القضية في عدة أبواب نحوية أهمها "باب العلة وعلّة العلة"،² حينما يتحدث عن تركيب الجملة أو (مضامة اللفظ للفظ)، فالفاعل عنده هو الذي أسند إليه الفعل، وفي معرض ذلك يقول: "ومثل منه يرفع الفاعل... ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لاسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لاسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله..."³، ويتابع ابن جني حديثه عن الفاعل بقوله: "ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل واسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم..."⁴

نلاحظ من خلال هذه النصوص أن للجملة ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه (مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل)، كما تبين لنا أيضا أن العلاقة بين طرفي الإسناد علاقة لزومية أي تواجدهما في جملة واحدة شرط لا بد منه. ولكن أين وجه الاستدلال في ذلك؟

إن المعاني النحوية عند ابن جني ليست مجرد فاعل مرفوع أو مفعول منصوب بل هي تتداخل تتداخلا تاما في معاني الكلم وتعليق هذا الكلم ببعضه ببعض، ويورد ذلك في قوله: "وإنما قال النحويين: عامل لفظي، وعامل معنوي... أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت يزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصور الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح".⁵ فقول ابن جني: "مضامة اللفظ للفظ" نجده واضحا حيث تنشأ للجملة تكوينات وعلاقات متعددة ومختلفة كالفعل والاسم، والاسم والإسم... إلى غير ذلك.

¹ ابن هشام، المغني، مرجع سابق، ج2، ص 119.

² ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص 173.

³ المرجع نفسه، ج1، ص 173.

⁴ المرجع نفسه، ج1، ص 185.

⁵ المرجع السابق، ج1، ص 109—110.

ثالثاً: أثر التركيب في تحديد المعنى:

إن التلازم الحاصل بين صياغة الجمل ودلالاتها هو شرط في صحة الكلام وهذا ما ذهب إليه علماء اللغة العربية قديماً. وقد عقد سيبويه في الكتاب باباً عن التراكيب اللا نحوية من جهة الدلالة عنونه بـ: "الاستقامة من الكلام والإحالة" يقول فيه: "قمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخر، فتقول: أتيتك غداً وسأتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح كأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيتك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"¹. ونلاحظ من خلال هذه التراكيب أن مصطلح المستقيم الحسن هو الذي تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من جهة المستوى الصوتي والمستوى التركيبي والدلالة، أما المستقيم الكذب هو مستقيم تركيبياً كذب دلالياً، حيث أن المتكلم لا يشرب في الحقيقة ماء البحر كله.

وقد اشترط ابن جني في صحة الكلام أن يكون تام الإفادة، وما عدا ذلك فهو مغل بنظام التراكيب، ومن أهم الأبواب التي تناولها في هذا المجال هو موضوع التوكيد، وأهم ما يلفت الانتباه في ذلك هو أنه يشير إلى الفرق الموجود بين الإخبار والتوكيد، وما يجب أن نلاحظه في نظم الكلام، فالإخبار يكون عبثاً ما لم يفد معنى جديداً لم يفده المعنى الأول، فإذا كان الجزء اللاحق من الكلام لا يحتوي على فائدة لم يكن يحتوي عليها الجزء السابق كان محالاً.²

ويوضح ابن جني هذه الفكرة بقوله: "من المحال قولك أحق الناس بمال أبيه ابنه، وذلك أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة فإنك إذا إن ما قلت أحق الناس بمال أبيه، فجرى ذلك مجرى قولك: زيد زيد، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني منه ما في الجزء الأول البتة، وليس على ذلك عقد الإخبار، لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفاداً من الجزء الأول"³ ؛ ولكن المسألة أن تقول أحق الناس بمال أبيه أبرهم به وأقومهم بحقوقه فتزيد في الثاني ما ليس موجوداً في الأول.

ومن هنا يجب أن نفهم أن الكلام يجب أن يكون ذا معنى يحسن السكوت عليه مع مراعاة أن النص هو كيان له بناؤه، وهذا البناء هو الذي يتحكم فيه المتكلم وكيف ماشاء ركبته مع لأبديّة وجود الروابط والعلاقات التي بها تتحدد مكونات النص.

¹ سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص 25-26.

² ينظر، عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص 293.

³ ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص 33.

وعلى هذا الأساس يغدو كل تركيب لغوي له أثر خاص في تحديد الدلالة النهائية، ولذلك فإن الرسم اللغوي الذي يضبطه النحو يعد انعكاسا مباشرا للوضع الذي أراده المتكلم في التعبير عن المعنى المقصود.

المبحث الثاني: مظاهر تأثير التركيب النحوي في تشكيل الدلالة

يعد التركيب النحوي من أبرز الوسائل التي يؤثر بها في الدلالة، إذ تتجلى من خلاله طاقة اللغة في التعبير والتوجيه. وتعد ظاهرتا التقديم والتأخير وكذا الحذف من الأدوات الفعالة التي تسهم في إبراز المعاني وتلوينها، وهو ما برز بوضوح في تحليلات ابن جني في الخصائص، حيث لم يكن يتعامل مع التركيب بوصفه شكلا ثابتا، بل بنية دلالية متحركة.

المطلب الأول: التقديم والتأخير

يعرف النحاة الجملة بأنها أصغر وحدة لفظية تحمل معنا كاملا ومفيدا في أي لغة. فهي تمثل التركيب العقلي الذي يشكله المتكلم في ذهنه أولا، ثم تستخدم كوسيلة لنقل هذا التصور الذهني المركب إلى ذهن السامع.

أولا: التقديم والتأخير لأغراض بلاغية ودلالية

قرر النحاة أن الجملة هي التي تتألف من مسند ومسند إليه، وانطلاقا من هذا صنفنا أنواع الجمل في العربية، بناء على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إلا أن النحاة لم يوفقوا في تحديد الجملة الفعلية والاسمية تحديدا يتفق وطبيعة اللغة، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ باسم كزيد قائم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل نحو: قام زيد، وهو تحديد يقوم على أساس التفريق اللفظي المحض، فلدينا مثلا جملة (طلع البدر) جملة فعلية، وجملة (البدر طلع) جملة اسمية¹، وكان هذا التحديد انطلاقا من أن الاسم أصل الفعل، وأن المصدر أصل الاشتقاق، وقد أورد الدكتور مهدي المخزومي هذه القضية في كتابه (النحو العربي نقد وتوجيه) وحاول فيه تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسف ومغالاة، تماشيا مع الواقع اللغوي الذي يستدعي إعادة النظر في تحديد دلالة كل من الجملة الفعلية والاسمية.

"فالجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا... وهي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها... أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي تكون فيها المسند اسما"². فجملة (طلع البدر)، و (البدر

¹ ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، (1406هـ-1986م)، ص39.

² المرجع نفسه، ص 41-42.

طلع) جملة فعلية، فالجملة الأولى واضحة ليس فيها خلاف مع القدماء، أما الجملة الثانية فهي اسمية في نظر القدماء ولكنها في نظر بعض المحدثين أمثال مهدي المخزومي، فهي جملة فعلية؛ لأنه لم يطرأ عليها أي تغيير إلا تقديم المسند إليه، وتقديمه لا يغير من طبيعة الجملة، إنما قدم للاهتمام به. ووجه الدلالة في ذلك إنما قدم المسند إليه للاعتناء والاهتمام به.

إن الحديث عن الصلة حديث مطول جدا والدخول فيه وعر وشائك وعلى هذا الأساس سيكون حديثنا مقتصرًا على أهم النقاط التي يمكن أن نتناولها في هذه العجالة؛ ولكن الشيء الذي يجب أن ندركه هو أن علماء اللغة العربية قد أدركوا منذ زمن مبكر وجود نوع متميز من الجملة العربية كما سبق ذكره (الجملة الفعلية والاسمية) بغض النظر عن الجمل التي أضيفت إلى هذين النوعين كالجملة الظرفية والجملة الشرطية.

ثانياً: أثر التقديم والتأخير في تعيين المعنى في الخصائص

أفرد ابن جني باباً قيماً في شجاعة العربية، يعد من أقرب الأبواب صلة بالدلالة، يتناول فيه التقديم والتأخير والحذف والزيادة. ولكننا نود بادئ ذي بدء أن نعرّف مفهوم التقديم، أو ما الذي يقصد به. "هو وضع اللفظ أو العبارة المتأخرة حسب الترتيب الطبيعي للجملة في أولها، وذلك للتخصيص أو للاهتمام، أو هو تغيير الألفاظ في الجملة تغييراً يخالف الترتيب النحوي المألوف لغرض بلاغي كالقصر أو لإظهار الاهتمام"¹.

لقد عالج علماء اللغة هذه الظاهرة لما تحمله من سر بلاغي ودلالي هام في كلامهم وتركيباتهم اللغوية؛ لأن العرب كانوا يقدمون ما هو أهم ثم تأتي بقية العناصر. وفي ذلك يورد سيبويه قوله: "كأنهم إنما يقدمون الذي يبيانه أهم لهم وهم يبيانه أعنى"².

إن رتبة عناصر الإسناد سواء في الجملة الفعلية أو الاسمية واضحة؛ فرتبة الفاعل أصله التأخر عن رافعه، ورتبة المبتدأ التقدم ورتبة الخبر التأخر وهذا هو الأصل، غير أنه قد يحدث هناك تغيير في رتبة العناصر المكونة للجملة العربية، وهذا التغيير في رتبة العناصر إنما يكون لغرض دلالي.

لقد تحدث علماء العربية في هذه القضية حديثاً مهماً، لما لهذا التغيير من دور دلالي هام في إعطاء المعنى، فهذا ابن جني يثير هذه القضية في كتابه (الخصائص)، ويبين فيه ما يجوز تقديمه من المسائل النحوية وما لا يجوز، وأهم مواضع التقديم التي تعرض لها هي: "تقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى

¹ ابن جني، الخصائص، ج2، ص 402.

² سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص 34.

الفعل الناصبه أخرى، ك (ضرب زيدا عمرو)، و (زيدا ضرب عمرو)، وكذلك الظرف نحو: (قام عندك زيد)، (وعندك قام زيد) و (سار يوم الجمعة جعفر)، (ويوم الجمعة سار جعفر)، كذلك الحال نحو: (جاء ضاحكا زيد)، و(ضاحكا جاء زيد) وكذلك الاستثناء نحو (ما قام إلا زيدا أحد)، ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له لو قلت (إلا زيدا قام القوم)¹.

فقد تعرض ابن جني في هذا الباب إلى مختلف وجوه التقديم والتأخير وما يتفق وقواعد النحو مراعيًا في ذلك صحة قواعد القياس. وقد اعتنى ابن جني بتقديم المفعول لأهميته البلاغية والدلالية، وتظهر أهميته في ناحيتين: الأولى تقديم المفعول، والثانية حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى الفاعل ويشير إلى ذلك بقوله: "... وذلك أن أصل المفعول أن يكون فضلة، و يعد الفاعل ك (ضرب زيد عمرا).

فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: (ضرب عمرا زيد)، فإذا زادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه، فقالوا: (عمرا ضرب زيد)، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: (عمرو ضربه زيد) فجاءوا به مجيبًا ينافي كونه فضلة ثم زادوه عن هذه الرتبة فقالوا: (عمر ضرب زيد) فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة... ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصص له وألغوا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرًا، فقالوا: (ضرب عمرو)، كما أسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل مثل قولهم: امتنع لونه ولم يقولوا امتنعه كذا... وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة؛ لأنها تجعل الجملة تابعة في المعنى لها... أن تقدم المفعول لدليل على قوة العناية به². إن تقدم المفعول به في مثل هذه الحالات كتقدم المفعول على الفاعل فقط، وتقديمه على الفعل منصوبًا، وأخرى أن يتقدم على الفعل مرفوعًا ويصبح عمدة في الكلام بعد أن كان فضلة، والتقديم الأخير والذي هو أقوى وأرفع شأنًا ومنزلة؛ لأن الجملة التي بعد المقدم تصبح مختصة به عندما تخلو من الضمير. فالملاحظ لما تقدم يجد أن كل حالة من هذه الحالات تستعمل استعمالًا مناسبًا، مع مراعاة مقتضى الحال أو الظروف التي بين المتكلم والسامع، ويفهم من خلال ما سبق، بأن موضع التقديم المفعول به عن الفاعل إن ما جيء به للدلالة على بلاغة الأساليب والتراكيب اللغوية، فعند حذف الفاعل يتراءى لنا تسلط الفصل على المفعول به مباشرة، وكأنه هو الفاعل كما هو في حالة بناء

¹ ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص382.

² ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ج1، تح، مصطفى البابي الحلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1954م، ص 65-66-362.

الفعل المبني للمجهول ، وكأن أسلوب البناء للمجهول قُصد به التركيز على المفعول به وجعله الغاية من الكلام، وأن اهتمامهم به يفوق كل اهتمام العناصر الأخرى من ألفاظ الجملة¹.
وقد ذهب البلاغيون إلى أن الأصل في المتعلقات هو أن تقع بعد ركني الإسناد وأن تتأخر عنها، ذلك بأنها معمولات وحق المعمول أن يتأخر عن العامل، وهو قانون يحكم موقعية مكونات الجملة العربية.
" والحقيقة الشائعة والكثير الدوران في هذه المتعلقات أن ترد في أواخر الجمل، فإن تقدم شيء منها التمس البلاغيون نكتة لتقديمه كال تخصيص أو الاهتمام.. أو الضرورة الشعرية إلى غير ذلك"²
وقد اتبع النحاة البلاغيون في جواز تقديم هذه المتعلقات على ركني الإسناد كما تقدم، فجاء تقديم المفعول عن الفاعل في أساليب متعددة هي:

- أسلوب الحصر كما ورد في سورة آل عمران آية (7) قوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله".
- في الكلام الطويل الذي قد يسبب خفاء المفعول وصعوبة تمييزه ومثاله في سورة النساء آية (8) قوله تعالى: "وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً".
- اشتغال الفاعل على ضمير يعود على المفعول مثل قوله تعالى في الآية (119) من سورة المائدة: "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم".

توفر اللغة العربية لمتحدثيها حرية واسعة في صياغة الجمل وتشكيل عناصرها وذلك بفضل الحركات الإعرابية التي تميزها. على النقيض تعتمد اللغات الهندو أوروبية غالباً على ترتيب الكلمات لتحديد وظيفة الكلمة في الجملة، مما يفرض التزاماً صارماً بمواضع محددة للكلمات. هذه المرونة في العربية، تمنح المتحدث استقلالية في التعبير عما يريد إيصاله للمستمع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بفهم أهمية تغيير مواقع عناصر الجملة وفقاً لمقتضى الحال بين المتحدث والمستمع، هذا التغيير يساهم في إبراز الدلالات التي يسعى المتحدث إلى إيصالها. وبناءً على ذلك، نجد أن التقديم والتأخير في اللغة العربية يتعلقان بالبنية الداخلية للجملة ومرتبطة بالمعنى في ذهن المتحدث، وليس مجرد تغيير شكلي ظاهري.

المطلب الثاني: الحذف النحوي بأنواعه

تمتاز اللغة العربية بالفصاحة والإيجاز، إذ تعبر عن المعاني العميقة بأقل الألفاظ الممكنة وقد تجنب العرب الإطالة و الإسهاب في الكلام، فكانوا يحذفون الحروف أو الكلمات أو حتى الجمل متى كان المعنى

¹ ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص 305.

² نعمة رحيم العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مرجع سابق، ص 166.

واضحا بدونه معتمدين على قرائن السياق، كما برعوا في استخدام الإشارات اللغوية الموحية، التي تغني عن الإسهاب وتوصل الفكرة بأبلغ أسلوب.

أولاً: حذف الحرف:

اعتنى ابن جني بدراسة حذف الحروف، وقد عقد لهذا باباً سماه ب (باب في زيادة الحروف وحذفها) ، ويبدأ كلامه بأن الحذف والزيادة كليهما ليسا بالقياس، ويورد لذلك كلاماً نقلاً عن أستاذه أبي علي الفارسي - رحمه الله - "أخبرنا أبو علي - رحمه الله - قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت على الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً واختصار المختصر إجحاف به"¹.

يشير قولهم "إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار إلى أن حذف بعض الحروف يمكن أن يغني عن جمل كاملة، فقولنا مثلاً: "ما قام زيد" فقد أغنت (ما) عن (النفي) والاكتفاء بفعل وفاعل فقط، مما يؤدي إلى اختصار الجملة دون الإخلال بالمعنى؛ لكن لا يمكن حذف الحروف دائماً دون تأثير، إذ إن اختصار الجملة قد يؤدي إلى التباس أو فقدان جزء من المعنى، وهذا ما أوضحه ابن جني، فالحروف على الرغم من أنها أدوات اختصار، لا يمكن أن تحل محل الجمل بشكل كامل، وعندما يتم حذفها في غير مواضعها المناسبة، قد تفقد الجملة معناها أو تضعف دلالتها، ولهذا يرى ابن جني أنه من غير الدقيق إسناد الحروف إلى معانيها النحوية المجردة عند حذفها من السياق.

ومن أهم أمثلة الحذف التي أوردها ابن جني وهي تتعلق خاصة بشواهد شعرية وكأنما أوتي بهذا الحذف لإقامة الوزن العروضي، فمن ذلك البيت:

كيف أصبحت كيف أمسيت *** يزرع الود في فؤاد الكريم.

ويريد من ذلك كيف أصبحت وكيف أمسيت. كذلك لمن قيل له كيف أصبحت فيقول: خيراً عفاك (أي بخير)، وكذلك قول الكمي:

طربت شوقاً إلى البيض أطرب *** ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب.

فحذفت همزة الاستفهام للدلالة على إقامة الوزن العروضي لا غير، فقد أراد أن يقول: أو ذو الشيب يلعب؟².

¹ ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج2، ص 273.

² المرجع السابق، ج2، ص 280 - 281.

ويشترط ابن جني في صحة الحذف أن يكون هناك دليل في موضع الحذف يدل على ما حذف من الكلام، ويستهل قوله: "إن العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس لشيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"¹.
ويضرب لأمثلة حذف الجملة وحذف المبتدأ والخبر، والمضاف مفردا ومكررا والمضاف إليه.

ثانيا: حذف الاسم

يعد حذف الاسم من الأساليب البلاغية التي تسهم في الإيجاز وتقوية الدلالة، ويأتي في مواضع عدة، منها حذف المبتدأ عند وجود قرينة تدل عليه، كقولهم: "هل لك في كذا؟" أي: هل لك حاجة فيه؟ وكذلك حذف الخبر كما في قوله تعالى في الآية (21) من سورة محمد: "طاعة وقول معروف"، حيث يقدر الخبر المحذوف وفقا للسياق، كأن يقال: طاعة وقول معروف أمثل

كما يشمل الحذف حذف المضاف، كقوله تعالى في الآية (189) من سورة البقرة: "ولكن البر لمن اتقى"، أي: ولكن بر من اتقى هو الأولى. ويحذف المفعول به أحيانا لتحقيق الإيجاز وجمال التعبير، كقوله عز اسمه في الآية (33) من سورة النمل: "وأوتيت من كل شيء". أي: أوتيت منه شيئا.

ويرى ابن جني أن حذف اللفظ مع دلالة السياق عليه يعزز فصاحة الكلام ويضفي عليه بعدا بلاغيا أعمق، كما في قوله تعالى في الآية (23) من سورة القصص: "وجد من دونهم امرأتين تذودان". فلم يذكر المفعول به، لكنه يفهم ضمنا من السياق، مما يجعل التركيب أكثر إيجازا وتأثيرا، وقوله تعالى أيضا في الآية (82) من سورة يوسف: "واسأل القرية"، أي اسأل أهلها، فالشكل قد يوهم المتلقي بأن الذي يسأل هي القرية، لكن القرينة الدلالية توحى بالمعنى المقصود؛ فلا يعقل أن يسأل المكان، إنما يسأل أهل المكان. وعليه فإن جزالة اللفظ وبلاغة التركيب تعبر عن المعنى المراد، بهذا تجلى الحذف كأسلوب بلاغي يضفي على النصوص العربية قوة وإيجازا، ويفسح المجال للمتلقي ليكتمل المعنى بعقله، ما يعكس روعة التعبير العربي وجماله.

ثالثا: حذف الفعل

وهو على ضربين: أولهما: أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدا ضربته، لأنك أردت ضربت زيدا، فلما أضمرت (ضربت) بصرت به بقولك ضربته. ومن ثم كان المعنى الدلالي لهذا المثال أن أوتي بالضمير لتوكيد وقوع الحدث على زيد لا غير سواه².

¹ المرجع نفسه، ج2، ص 360.

² المرجع نفسه، ج2، ص 379.

أما الوجه الثاني: وهو أن تحذف الفعل وحده، وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به نحو: قوله عز وجل في الآية (1) من سورة الانشقاق: "إذا السماء انشقت"، فقد فسر النحاة الكثير من نوع هذه الآيات تفسيراً نحوياً، ملتزمين في ذلك تقديرات لا يرجى طائل منها، فقدروا لفعل هذه الآية فعلاً آخر محذوفاً أو مضمراً، أي إذا انشقت السماء انشقت فكأن انشقت الثانية إنما جيء بها لتوكيد انشقت الأولى. فاعتبار مثل هذه التأويلات والتقديرات لا يتماشى مع قواعد اللغة العربية خاصة وهي تتصف بدقة نظامها، فلماذا إذا هذه الافتعالات؟ . فعندما وردت هذه الآية بهذا الشكل والصيغة (إذا السماء انشقت) فالقارئ يدرك مباشرة وجود علاقة إسنادية بين مركبي الجملة (المسند والمسند إليه) إضافة إلى ذلك تقديم الفاعل عن الفعل للدلالة على الاهتمام به، مع إدراك أن السماء هي التي انشقت بمعنى توكيد وتجسيد هذا الحدث، وهكذا تجتمع هذه الظروف ليحصل القارئ على المعنى المقصود، دون اللجوء إلى خلق أشياء لا تتناسب مع طبيعة اللغة.

ونستنتج من جملة ما تقدم عن الحذف عند ابن جني، عدة نقاط مهمة هي:

- أن الحذف لا يجوز إلا إذا دل عليه دليل سواء أكان لفظاً أو حالاً.
- لا يجوز الحذف والزيادة في موضع واحد؛ لأن هذا من باب التناقض مع إفساد عرض الحذف.
- أن الحذف إنما أوتي به للدلالة على معرفة حقيقة اللغة العربية وشدة ميلها إلى الإيجاز.

خاتمة

لقد خلّصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي أسهمت في فهم أعمق للموضوع وهي كالتالي:

- 1 _ يتجلى من خلال دراسة كتاب الخصائص أن الدلالة تمثل حجر الزاوية في فهم النصوص العربية، إذ يرى ابن جني أن التحولات النحوية لا تعد مجرد تغييرات شكلية، بل تؤدي دوراً محورياً في توجيه المعنى وتكثيفه. ومن هذا المنطلق يعد علم النحو أداة أساسية لفهم النصوص، ولاسيما النص القرآني، الشعر العربي، حيث تتجلى أبهى صور البلاغة وعمق الدلالة.
- 2 _ يرى ابن جني أن للتركيب النحوي أثراً بالغاً في تحديد المعنى المقصود، مؤكداً أن الجملة -لا الكلمة المفردة- هي الوحدة اللغوية الأساسية لتوليد الدلالة، وأن العلاقة بين مكونات الجملة ينبغي أن تفهم في ضوء السياق والدلالات المصاحبة.
- 3 _ يبرز ابن جني أثر الإعراب في تشكيل المعنى، موضحاً أن تغيير الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة قد يفضي إلى تغيير جوهري في الدلالة، كما يتضح في الفرق بين الفاعل والمفعول به، أو بين المبتدأ والخبر.
- 4 _ تناول ابن جني أيضاً أثر ترتيب الكلمات داخل التركيب النحوي، مبيناً أن تغيير مواقع الكلمات يسفر عن تغيير في المعنى المقصود، مما يؤدي على اختلاف الدلالة للتركيب النحوي في بنية اللغة العربية.

أثر التركيب النحوي في تشكيل الدلالة في كتاب -الخصائص لابن جني-

5_ ناقش ابن جني ظاهرة الحذف والاضمار، مبينا كيف أن إظهار بعض العناصر التركيبية أو حجبها يؤثر في فهم المعنى وتفسير النص، وهو ما يظهر البعد البلاغي للنحو في تشكيل الدلالة. بناء على ما سبق، يتبين أن الدلالة النحوية من منظور ابن جني لا تقتصر على ضبط الإعراب أو صحة البنية، بل تمثل مدخلا جوهريا لفهم النصوص، مما يجعل إتقان علم النحو ضرورة لا غنا عنها في الدراسات القرآنية والأدبية والبلاغية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. القرآن الكريم ، رواية ورش عن نافع من طريق الشاطبية، ط1، دار الآفاق، دار الغد الجديد للطباعة والنشر، القاهرة، (1436هـ-2015م)
2. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة، بيروت، 1983م.
3. محمد عيد، أصول النحو العربي (في ضوء النحاة ورأي ابن مضاء ورأي علم اللغة الحديثة)، عالم الكتب، القاهرة، 1982م.
4. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط5، 1406هـ-1986م.
5. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي الحجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، (1952م)، 3 مجلدات.
6. نعمة رحيم العزاوي، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، من كتاب المورد (دراسات في اللغة)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1976م.
7. أبو الحسن المجاشعي، عبد الفتاح سليم، شرح عيون الإعراب، دار المعارف بالقاهرة، ط1، 1408هـ-1988م.
8. مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.
9. علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة، بيروت، لبنان، 1985م.
10. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1977م.
11. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1997م.
12. ابن جني، المحتسب، تحقيق، مصطفى الحلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1954م.
13. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، د ت.
14. عباس حسن ، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط8، 2003م.
15. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1993م.

المراجع الأجنبية

16. BEN VENISTE (E)PROBLEMES DE LINGUISTIQUE GENERAL.PARIS.PICARD.1966.